﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْۖ وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْۖ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْۚ وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ ﴿٢٨﴾﴾ [النّور: 28]

❁ مُناسَبَةُ الآيَةِ لِما قَبْلَها:

ربْطُ كلامِ آدابِ دخولِ البُيوتِ المسكونةِ بأهلِها بالبيوتِ المسكونةِ الخاليةِ

بعد أن ذَكَرَ السّياق الحكيمُ في الآية السّابقة البُيوتَ المسكونة التي فيها أهلها وحُكم دخولِها؛ ناسب في هذه الآية أنْ يذكرَ البيوتَ المَسكونَة التي خلت عن أهلها، وحُكمَ دخولها، فقد جاءت الآية السّابقة لبيان حُكْم دخولِ البيوتِ التي فيها أهلها، وهذه لبيان حُكم دخولِ البيوتِ الخاليةِ عن أهلِها، فارتبطت هذه الآيةُ بما قبلها، والمعنى: لا تدخلوا بيوتًا غير بيوتكم حتّى تستأذنوا من أهلها، فإن أُذِنَ لكم فادخلوا؛ وإنْ لم تجدوا فيها أحدًا يأذن لكُم؛ فلا تدخلوها حتّى تجدوا الإذن بالدُّخول[1].

❁ شَرْحُ المُفْرَداتِ:

1) ﴿تَجِدُواْ﴾: (وجد) أصلٌ يدلُّ على الشَّيء يلفيه، ووَجَدتُ الضّالَّةَ وجدانًا[2]، كما يُعبِّر عن التَّمكُّن من الشَّيء بالوجود، نحو: ﴿فَٱقْتُلُواْ ٱلْمُشْرِكِينَ حَيْثُ وَجَدتُّمُوهُمْ﴾ [التّوبة: 5]، أيْ: حيث رأيتموهُم[3]، وأوجده الله مطلوبَهُ، أيْ: أظفره به، وأوجده، أيْ: أغناه، يُقال: الحمدُ للّه الَّذي أوجدني بعد فقرٍ، وآجدني بعد ضعفٍ، أيْ: قوّاني، ووجد الشَّيْء عن عدمٍ فهو موجودٌ[4]، والمعنى في الآية: تلقوا مَنْ يأذن لكُم بالدُّخول من أهل البيت.

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 12/ 220.
(2) ابن فارس، مقاييس اللغة: (وجد).
(3) الرّاغب، المُفردات: (وجد).
(4) الجوهريّ، الصّحاح: 2/ 176.

2) ﴿أَزْكَىٰ﴾: جذرُ الكلمة هو (زكي)، و(زكو)؛ وسُمّيت زكاة المال بذلك؛ لأنَّها ممّا تُرجى به زيادة المال ونماؤُه، وسُمّيت زكاةً؛ لأنَّها طُهرةٌ، واحتجّوا بقول الله تعالى: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾ [التوبة: 103][1]، ويُقال: وهذا أزكى من ذاك، أيْ: أزيدُ فضلًا منه، وقد زكَّى القاضي العُدولَ؛ إذا بيَّن زيادتهم في الفضل، قال الله جلَّ اسمه: ﴿أَقَتَلْتَ نَفْسًا زَكِيَّةًۢ بِغَيْرِ نَفْسٍ﴾ [الكهف:74]، أراد: زائدة الخير، لم تذنب، ولم تكن منها خطيئة[2]، وقوله: ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾، أيْ: أطهر لكم ولنفوسكم، وبِزَكاءِ النَّفس وطهارتها يصير الإنسان بحيث يستحقُّ في الدُّنيا الأوصاف المحمودة، وفي الآخرة الأجرَ والمَثوبةَ، وهو أن يتحرَّى الإنسانُ ما فيه تطهيره[3].

❁ المَعْنى الإجْماليُّ:

استئذانُ أهلِ البيوتِ المسكونةِ مراعاةٌ لآداب الدُّخول والانصراف

بيَّن ﷻ في هذه الآية حالةً أخرى توجب الاستئذانَ، فقال: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، أيْ: فإن لم تجدوا في هذه البيوت أحدًا بأنْ كانت خاليةً من سُكّانها لظرفٍ من الظُّروف؛ فلا يصحُّ دخولها حتّى يُؤذنَ لكم في دخولها ممّن يملك الإذن بذلك، فالبيت بمحتوياته حِرزٌ لصاحبه، وليس لأحدٍ أن يدخله بلا إذنٍ، هذا فضلًا عن أن يكون لربِّ البيت فيه ما لا يُحبُّ أن يطَّلع عليه[4].

❁ الإيضاحُ اللُّغويُّ والبَلاغيُّ:

دلالةُ (الفاءِ) العاطفةِ في السّياقِ:

بيانُ القاعدةِ في أدبِ الاستئذانِ ودخولِ البُيوت عمومًا

جملة ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُوا۟﴾ معطوفةٌ على جملة ﴿لَا تَدْخُلُوا۟﴾ [النور: 27]،

(1) ابن فارس، مُجمل اللّغة: (زكو).
(2) الأنباريّ، الزّاهر في معاني كلمات النّاس: (زكو).
(3) الرّاغب، المُفردات: (زكا).
(4) مجاهد، تفسير مجاهد، ص: 491.

وهي هنا تُفيد عطف حُكمٍ على حُكمٍ، وحالةٍ على حالةٍ، وحرفُ الفاء يُفيد التَّرتيبَ والتَّعقيبَ، فالتَّرتيبُ بمعنى أنَّ المعطوفَ بها لاحقٌ لما قبلها، والفاءُ أشركت بينهما في أحكام حالتي الاستئذان، وجعلت الأوَّل مبدوءًا به[1]، وهي هُنا **أوَّلًا:** طلبُ المُستأذِنِ الدُّخولَ من صاحب البيت في حالِ وجوده، ثمَّ يأتي **ثانيًا**، وهو: إن لم يجد فيها أحدًا؛ فلا يدخلها حتى يُؤذن له، وأمّا التَّعقيب؛ فمعناه أنَّ المعطوف وقع بعد المعطوف عليه بغير مهلةٍ، فلا ينتظرْ عند باب الدّار طويلًا، وإنَّما هي محاولة عَجْلى ووقفةٌ قصيرةٌ، فإن لم يجد مَن يُجيز له الدُّخول؛ فلا يدخل، وينصرف، يقول سيبويه: "والفاء تضمُّ الشَّيء إلى الشَّيء - كما فعلت الواو - غير أنَّها تجعل ذلك مُتَّسقًا بعضُه في إثرِ بعضٍ"[2]، وهي توجب أنَّ الثّاني بعد الأوَّل، وأنَّ الأمر بينهما قريب[3]، وهو ما ينطبقُ على جزأي العطف المُنوَّه بهما.

دلالةُ الشَّرطِ في جملةِ ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ﴾:

الاستئناسُ ذو أثرٍ إيجابيٍّ على أصحابِ الدّار

الشرط في قولِه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾ يُشبه الشَّرطَ الوصليَّ؛ لأنَّه مُرادٌ به المبالغة في تحقيق ما قبله، وهو قوله: ﴿حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ وَتُسَلِّمُواْ عَلَىٰٓ أَهْلِهَا﴾ [النّور: 27]؛ ولذلك ليس له مفهوم مخالفة[4]، فجعل الاستئناس محطَّ اهتمام المُخاطَبين؛ كونُه أمرًا لابدَّ من تحقيقه، وإلّا فلا حقَّ في الدُّخول قطعًا، والاستئناسُ أمرٌ نفسيٌّ يظهر في كلام المُستَقبِلِ وبملامح وجهه، فمطلوبٌ هُنا ممَّن يريد دخول بيوتِ النّاس أن يتصرَّف بحسٍّ مُرهفٍ وذوقٍ عالٍ؛ لأنَّ العلَّة في ذلك هي مراعاة المألوف من طباع النّاس في حرصهم على ستر خصوصيّاتهم وإظهار الجزع والضّيق من انكشافِها

(1) سيبويه، الكتاب: 1/ 218.
(2) سيبويه، الكتاب: 2/ 304.
(3) المُبرِّد، المقتضب: 1/ 10.
(4) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 201.

للآخرين، وكيما يعلمَ الطّارقُ الطّارئ على الدّار أنَّها، وإن لم يكن أحدٌ فيها، فإنَّها لا تخرج عن قاعدة الاستئذان المشروعة، غاب أهل الدّار أم حضروا.

نكتةُ استعمال (إنْ) دون (إذا):

اختيار الأداة المعبِّرة عن احتمال الوقوع، من بلاغة الاستعمال

لا تستعمل (إنْ) إلّا في المعاني القليلة الوقوع والأمور المشكوك في حصولها والموهومة والنّادرة[1]، وما تناولته الآية في قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ هو أمرٌ نادرٌ وقوعه أن يأتي أحدٌ بيتًا مسكونًا فيه، فلا يجد أحدًا فيه يأذنُ له بالدُّخول، أمّا (إذا)؛ فتكون للمقطوع بحصوله وللكثير الوقوع، فمِن ذلك قولُه تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدَكُمُ ٱلْمَوْتُ﴾ [البقرة: 180]، فكلُّ واحدٍ من المُخاطَبين سيحضره الموت حتمًا، ففي قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾ ذِكْر حالة نادرة الوقوع؛ لذلك فلا يناسب استعمال (إذا) هُنا.

احتمالُ وجدان أحدٍ في البيتِ لا يعتدُّ بإذنه:

تقييدُ عدمِ وجدان أحدٍ في البيتِ بمَنْ يُعتدُّ بإذنِهِ مفيدٌ في الإيضاحِ

قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، أيْ: إن لم تجدوا فيها أحدًا يأذن لكم[2]، ويحتمل هذا القيد المُقدَّر احتمالَيْن، أوَّلهما: احتمال ألّا يكون في الدّار أحدٌ أصلًا، فلا يجوز دخولُها لحاجةٍ إلّا بإذنٍ من أهلها على أن يكون النَّفي للقيد والمُقيَّد معًا، وثانيهما: أن يكون فيها مَن لا يُعتدُّ بإذنه كصبيٍّ وعبدٍ، وللطّارق فيها حاجةٌ، فلا يجوز دخولها إلّا بإذن أهلها مِمَّنْ يُعتدُّ بإذنه، على أنَّ المنفيَّ هو القيد فقط، وذلك أنَّ الاستئذان أمرٌ خُلقيٌّ واجتماعيٌّ راقٍ، وهو لم يشرع مخافة أن تسبق عين الطّارق الدّاخل إلى ما لا يحلُّ النَّظر إليه فقط، وإنَّما كان تشريعُهُ لحجب الأحوال الَّتي يطويها النّاس في العادة، ولا يريدون أن يراها غيرهم[3].

(1) ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 9/ 4.
(2) البيضاويّ، أنوار التّنزيل: 4/ 104.
(3) الزّمخشريّ، الكشّاف: 3/ 228، والشِّهاب، حاشية الخفاجيّ على البيضاويّ: 6/ 370.

نكتةُ التَّعبيرِ بالمضارعِ المقرونِ بـ ﴿لَّمْ﴾:

تقريرُ الاستئذانِ بالسَّلامِ المتاحِ دون تكرارٍ أو إلحاحٍ

في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ﴾ دلَّ استعمال الفعل المضارع على الماضي؛ لاقترانه بـ(لم)[1]، فجاء بالفعل المضارع المنفيِّ بـ﴿لَّمْ﴾؛ ليدلَّ على المحاولة بلا إلحاحٍ أو تكرارٍ، ولا شكَّ أنَّ عدم الوجدان لِمَنْ بيده الإذنُ مانعٌ من الدُّخول، علاوةً على أنَّ مدلول النَّصِّ الكريم هو النَّهي عن دُخول البيوتِ الخاليةِ لما فيه من الاطِّلاع على ما يعتادُ النّاسُ إخفاءَه، مع أنَّ التَّصرُّفَ في مِلْكِ الآخرين محظورٌ مطلقًا[2].

بلاغةُ الاحتراسِ:

البيتُ بمحتوياته حرزٌ لساكنيه، وملاذٌ لذويه

قوله تعالى: "﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾... الآية؛ للاحتراس من أَن يَظُنَّ ظانٌّ أَنَّ المَنازِلَ غيرَ المَسْكونَةِ يَدْخُلُها النّاسُ في غَيبَةِ أَصْحابِها بدونِ إذْنٍ مِنهُم تَوَهُّمًا بِأَنَّ عِلَّةَ شَرعِ الاسْتِئذانِ ما يَكرَهُ أَهلُ المَنازِلِ مِن رُؤيَتِهِم على غَيرِ تَأَهُّبٍ، بَلِ العِلَّةُ هي كَراهَتُهُم رُؤيَةَ ما يُحِبّونَ سترَه من شؤونهم، فالشَّرطُ هُنا يُشبِهُ الشَّرطَ الوَصليَّ؛ لِأَنَّهُ مُرادٌ به المُبالَغَةُ في تَحقيقِ ما قَبلَهُ، ولِذَلِكَ لَيسَ لَهُ مَفهومُ مُخالَفَةٍ"[3].

بلاغةُ اختيارِ لفظ ﴿أَحَدًا﴾:

مَنْ في الدّارِ يشملُ الذُّكرانَ والإناثَ من الصِّغارِ والكبارِ

في قوله تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾، اختار لفظ ﴿أَحَدًا﴾، وذلك لفائدة البحث عن كلِّ واحدٍ أوكِلَ إليه شأنُ البيتِ أو المكوثُ فيه، ثمَّ إنَّه عمَّم بلفظ ﴿أَحَدًا﴾، فلم يقلْ: أهلَها أو سكّانَها؛ ليشملَ بذلك الموصوفين جميعًا، من الذُّكور والإناث، ومن الصِّغار والكبار[4].

دلالةُ (الفاء) في جملة: ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾:

وجدانُ الآذنِ بالدُّخولِ مرتبطٌ بضرورةِ قَبولِهِ الإذنَ أو عدمه

جاءت جملةُ ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ جوابًا للشَّرط مقترنةً بالفاء، والفاءُ رابطةٌ للجوابِ تُشير إلى أنَّ ما قبلها سببٌ لما بعدها، فقد ثبت

(1) الرّضي، شرح الرّضيّ: 2/ 257.
(2) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 168.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 201.
(4) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 12/ 220.

بذلك الرَّبط موقفٌ آنيٌّ واحدٌ، والمعنى: مَن أتى بيتًا طالبًا الدُّخول؛ فإن لم يجد أحدًا في البيت؛ فلا يدخله حتّى يستأذنَ، فإن لم يجد أحدًا يستأذن منه؛ فلا يدخل، بل عليه أن ينصرفَ عنه، فجعلَ عدمَ وجود أحدٍ في البيتِ سببًا للرُّجوع وعدم الدُّخول، وجعلَ وجدانَ أحدٍ يأذن بالدُّخول هو المُحدِّد لإمكان دخول البيت أو عدم دخوله، وهذا من قبيل احترام الحقوقِ الفرديَّة والعلاقات الأُسريَّة، والرَّوابط الاجتماعيَّة في الإسلام.

سِرُّ قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾ دون (تَقْرَبوها):

قد يكونُ في الاقترابِ من البيتِ ضرورةٌ للاستئذانِ على أهلِهِ

لعلَّ القُرْبَ من البيتِ ضرورةٌ لِمَن أراد الاستئذانَ للدُّخول؛ لذلك قد لا يستطيع المُستأذِنُ من طلب الإذن بالدُّخول، إلّا أن يكونَ قريبًا من الدّار، ثمَّ إنَّ القُرب من الدّار لحاجةٍ غير محظورٍ على النّاس من عابري السَّبيلِ، على خلاف دخول تلك البيوتِ بلا استئذانٍ، فأُمِرَ بالاستئذان لغرضِ الدُّخولِ فيها.

غرضُ النَّهي في جملةِ ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾:

مضمونُ الآيةِ من قبيلِ الإعجازِ المرتبطِ بالأخلاقِ والمجتمعِ

في قوله تعالى: ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾؛ دلَّ النَّهي هُنا على التَّحريم، فيحرم دخول تلك البيوت، سواءٌ كان البابُ مغلقًا أم مفتوحًا؛ لأنَّ الشَّرع قد أغلقه بالتَّحريم للدُّخول، حتّى يفتحَهُ الإذنُ من أهلها، بل يجب عليه أن يأتي الباب، ويحاول الإذن على صفةٍ لا يطَّلع على البيت، لا في إقباله ولا في رجوعه[1]، وهذا من عظيم أخلاق الإسلام؛ لتدومَ العلاقات الاجتماعيَّة، ويبقى التَّواصل الأسريُّ، وتنمو الرَّوابط نموًّا صحيحًا.

نكتةُ استعمالِ ﴿حَتَّىٰ﴾ في السّياقِ:

الدُّخولُ للبيوتِ مباحٌ بعدَ الإذنِ بالقبولِ لا قبله

كلمة ﴿حَتَّىٰ﴾ - في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ - تجيء للغاية، "والغايَةُ في قَوْلِهِ: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ لِتَأْكِيدِ النَّهْيِ بِقَوْلِهِ:

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 12/ 220.

فلا تَدْخُلوها، أيْ: حَتّى يَأْتيَ أهْلُها، فيَأْذَنوا لَكم"[1]، "والحُكْم بعد الغاية يكون بخلاف ما قبلها، فقوله: ﴿لَا تَدْخُلُواْ بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّىٰ تَسْتَأْنِسُواْ﴾ [النور: 27] يقتضي جوازَ الدُّخولِ بعد الاستئذانِ، وإن لم يكن من صاحب البيت[2].

فائدةُ الغايةِ في السّياقِ:

المبالغةُ في الاستئذانِ جبرٌ لخواطرِ أهلِ الإيمانِ

جاء قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ لتأكيد النَّهي بقوله: ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا﴾، أيْ: حتّى يأتي أهلها، فيأذنوا لكم[3]، وفي ذلك مبالغةٌ في النَّهي عن دخول البيوت المسكونة؛ حتى يحصلَ الآذنُ على الإذن من أهلها، وفي هذا حفظٌ لأمر الله، وحفظٌ لحُرْمة صاحب الدّار؛ لأنَّ مَنْ دخلها بغير إذنِ صاحِبها، ربَّما تكون فيها عورةٌ منكشفةٌ، وربَّما يكون لصاحب الدّار أمرٌ لا يريد أن يطَّلع عليه غيرُه، فلا ينبغي أن يدخل عليه من غير استئذانٍ"[4]، ومن هنا جاء النَّهي صريحًا؛ ليسدَّ الباب على احتمالات السّوء الَّتي تُفسِد العلائق وتُمزِّقها.

نكتةُ بناءِ فعلِ ﴿يُؤْذَنَ﴾ للمفعولِ:

الإذنُ بالدُّخولِ مفتوحٌ على كلِّ مَن منه يكون الإذنُ

بناءُ الفعلِ المضارعِ للمفعولِ في قولِهِ: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾؛ لفائدةِ التَّعميمِ ممَّن تأخذون عنه الإذن في الدُّخول؛ إذْ لم تُذكر صفةُ المُؤذِن أو الآذِن، وظاهرُ الآيةِ يقتضي قَبولَ الإذنِ مُطلقًا، سواءٌ أكان الآذِنُ صبيًّا أم امرأةً أم عبدًا أم ذمّيًّا؛ فإنَّه لا يعتبر في هذا الإذن صفات الشَّهادة[5].

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ ﴿يُؤْذَنَ﴾:

انتظارُ الإذنِ للدُّخولِ أو الرُّجوعِ من شيَمِ النُّفوسِ النَّبيلةِ

في قوله تعالى: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، دلَّ الفعل المضارع على

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 12/ 220.
(2) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 23/ 358.
(3) ابن عاشور، التّحرير والتّنوير: 18/ 201.
(4) القشيريّ، لطائف الإشارات: 2/ 605.
(5) الفخر الرازي، مفاتيح الغيب: 23/ 359.

التَّجدُّد لوجود محاولات الحصول على الإذن ممَّن هو ساكنٌ في البيت، أو مَنْ أوكلَ إليه أمره، فالانتظار لطلبِ الإذنِ أمرٌ ضروريٌّ، ودلَّ الفعل المضارع على حدث مستقبل بالنِّسبة إلى حدث مستقبل قبله، وهو: ﴿تَدْخُلُوهَا﴾.

دلالةُ (اللّام) في شِبهِ الجملةِ ﴿لَكُمْ﴾:

اللّامُ في قوله تعالى: ﴿لَكُمْ﴾ للاختصاص: فيكون الإذنُ خاصَّةً لكم؛ لأنَّكم الَّذين طلبتم الإذن لا غيركم، فإنِ استأذنْتُم، ثمَّ أتى الإذنُ لغيركم؛ فلا تدخلوها حتّى يُؤذنَ لكم خاصَّةً.

بلاغةُ الحذفِ في الآيةِ وما قبلها:

قولُه تعالى: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ مُرتبطٌ بما قبله بأسلوبِ الحذف، والتَّقدير: (يا أيُّها الَّذينَ آمَنوا لا تَدْخُلوا بُيوتًا غَيْرَ بُيوتِكُم؛ حَتَّى تَسْتَأْنِسوا، وتُسَلِّموا على أَهْلِها، فإن لم يُؤذن لكم من أهلها بالدُّخول، فقيل لكم: ارجعوا؛ فارجعوا، فإنْ لَم تَجِدوا فيها أَحَدًا؛ فلا تَدْخُلوها حَتَّى يُؤْذَنَ لَكُم ممّن أوكِلَ له أمرُها، وإن قيل لكم: ارجعوا؛ فارجعوا)، ويمكن أن يكونَ في الآية بمفردها - دون سابقتها - معنى الاحتباك؛ إذ المعنى: (فإنْ لم تجدوا فيها أحدًا - يأذن لكم من داخلها - فلا تدخلوها حتى يُؤذنَ لكم من خارجها، ممَّنْ هو موكَّلٌ بذلك).

ارتكازُ معنى الآيةِ على استحصالِ الإذنِ بالدُّخول

دلالةُ (الواو) في جملةِ ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ﴾:

جملة ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ﴾ معطوفةٌ على جملة ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ﴾[1]، ومعنى حرف العطف الواو: للجمع، فإمّا أن يُؤذَنَ لكم؛ فتدخلوا، أو ألّا يُؤذن لكم؛ فلا دخول، وتفصيل عدم الإذن لكم: إمّا لأنَّكم لم تجدوا أحدًا، فلم تحصلوا على الإذن؛ فلا تدخلوها، وإمّا أن يُقال لكم: ارجعوا؛ فارجعوا، ولا تدخلوها.

استواءُ الاحتمالَيْن أن يُؤذن لكم أو لا يُؤذَن

(1) الخرّاط، المُجتبى: 2/ 794.

نكتةُ استعمالِ (إنْ) دون (إذا):

احتمالُ الإذنِ بالدُّخولِ أو عدمُهُ واردٌ في السّياقِ

كما ذَكَرْنا في استعمال (إنْ) في قوله: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾، فإنَّه: لا تُستعمل (إنْ) إلّا في المعاني مُحتملة الوقوع، وفي المواضع المشكوك في حصولها والموهومة والنّادرة[1]، وما تناولته الآية، في قوله: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ﴾، من المحتمل وقوعه، ومثاله: أن يأتي أحدهم بيتًا، فيستأذن، فيُقال له: ارجع، ولا يُعطى إذنًا بالدُّخول، وأمّا الأداة (إذا)؛ فتكون للمقطوع بحصوله وللكثير الوقوع، وعليه فالأصل في (إنْ) أن تُستعمل للمشكوك فيه والقليل الوقوع، وقد استُعمِلت في هذه الآية؛ لأنَّ التصريحَ بعدم الإذن ومجابهة الزائر المستأذِن بالأمر بالرجوع وصريح المنع أمرٌ نادرُ الوقوعِ؛ ولذلك قال أحدُ المهاجرين: "لقد طلبتُ عمري كلَّهُ هذه الآية فما أدركتها: أن أستأذن على بعض إخواني، فيقول لي: ارجع، فأرجع، وأنا مغتبطٌ؛ لقوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾"[2].

نكتةُ بناءِ ﴿قِيلَ﴾ للمفعولِ:

اشتراكُ فِعْلَي الإيذانِ والقيل بطلب الرُّجوع في البناء للمفعول للدلالة على التَّعميم

أفاد البناءُ للمفعولِ هنا التَّعميمَ، فمن أيِّ شخصٍ سمعتم قول: ﴿ٱرْجِعُواْ﴾؛ فعليكم أن ترجعوا، مثلما أنَّ الإيذان جاء بأسلوب البناء للمفعول، بقوله: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾؛ فكان غير مُحدَّدٍ من ذِكَرٍ أو أُنثى، أو من صغيرٍ أو كبيرٍ، فكذلك هنا إنْ جاءكم الأمر بالرُّجوع من أيِّ كان من أهلِ البيتِ، سواءٌ كان مالكًا للأمر بالدُّخول، أم غير مالكٍ له؛ فلا مندوحةَ لكم من الرُّجوع، ولا مَدعاة للإصرار والإلحاح، فإنَّ ذلك مَجْلَبةٌ للكراهة في القلوب، وهو معدودٌ من قوادحِ المروءة[3].

(1) ابن يعيش، شرح ابن يعيش: 9/ 4.
(2) ابن جرير، جامع البيان: 17/ 248.
(3) أبو السّعود، إرشاد العقل السّليم: 6/ 169.

سرُّ العدولِ عن المقابلةِ بين عدمِ الإذنِ والإرجاعِ:

الرُّجوعُ مُلزِمٌ لا محالةَ في حالِ قيل (ارْجِعوا)

في قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ﴾ عدلَ السّياق الحكيم عن المقابلة بما قبله، فلم يقلْ: (وإن لم يُؤذن لكم؛ فارجعوا)، وسرُّ ذلك أنَّ عدمَ الإذنِ فيه احتمالان، **الأوَّل**: أنَّهم لم يجدوا أحدًا أصلًا، وهذا ما ذكرته الآية: ﴿فَإِن لَّمْ تَجِدُواْ فِيهَآ أَحَدًا﴾، فقال سبحانه: ﴿فَلَا تَدْخُلُوهَا حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾، ولم يقلْ: (فارجعوا)، و**الثّاني**: أنَّهم وجدوا فيها أحدًا، فقال لهم: ﴿ٱرْجِعُواْ﴾، فهنا عليهم أن يرجعوا، فاختُصَّ قوله تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ﴾، بالشَّطر الثّاني من عدم الإذن في الدُّخول، فأُلزم المُستأذِنُ في الثّانية بالرُّجوعِ، ولم يُلزم في الأولى.

دلالةُ الفاءِ في جملةِ ﴿فَٱرْجِعُواْ﴾:

من أخلاقِ المؤمنين قَبولُ الرُّجوعِ وسرعةُ الإجابةِ للآمرِ الأعلى

(الفاء) رابطةٌ لجوابِ الشَّرط، ففي قوله: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرْجِعُواْ فَٱرْجِعُواْ﴾ نجد أنَّ جواب الشَّرطِ طلبيٌّ، فجوابُ الشَّرطِ وجزاؤه فعل ﴿ٱرْجِعُواْ﴾، والفاء تُرتِّب ما بعدها على ما قبلها وتُسبِّب منه، فحال أن يُقال لهم: ارجعوا، فعليهم أن يرجعوا دون سؤالٍ أو استفسارٍ عن السَّببِ، فدلَّتِ الفاءُ على سرعة الاستجابةِ.

سرُّ اختيارِ لفظِ (الرُّجوع) دون سِواه:

طلبُ الرُّجوعِ أشدُّ من طلبِ الانصرافِ ونحوِهِ

(الرُّجوعُ) هو العودُ إلى ما كان منه البدء، أو تقدير البدء مكانًا كان أو فعلًا، أو قولًا، والرَّجْعُ: الإعادة، والرَّجْعَةُ في الطَّلاق[1]، ولعل سرَّ اختيار مُفردة ﴿ٱرْجِعُواْ﴾ دون (انصرفو) أو (عودوا) ونحوهما هو كونُ تصريحِ المنعِ فيه أوضح، ووقعُهُ على النُّفوس أشدُّ؛ لأنَّه يراه غضاضةً عليه، فيكون فيه دلالة على المبالغةِ في الأمرِ بامتثالِ الرَّدِّ، وترك الاستنكافِ منه مهما كان شديدًا على النَّفس، علاوةً على اختيار صيغة الأمر (افعل) (ارجعوا) دون صيغة العرض ونحوها،

(1) الرّاغب، المُفردات، ص: 342.

كأن يُقال: (هل لكم أن ترجعوا)؟ أو (ألا ترجعون)؟ ولشدَّة الموقف وشعور المُستأذِن بالحَرَج؛ تفضَّل الله تعالى عليه بما يجبر خاطره، فقال ﷻ: ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾، أي: الله يجازيكم على امتثال أمره.

فنُّ الجناسِ في قولِه تعالى: ﴿ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ﴾:

تكرَّر الفعل ﴿ٱرۡجِعُواْ﴾ في قوله تعالى: ﴿ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ﴾ مع اختلاف المَعنيَيْن، ويعني الأوَّل: لا نسمح بدخولكم، بينما يعني الثّاني هي: العود أو الانصراف بعيدًا عن البيت، ولا تقعدوا، ولا تقوموا على أبواب النّاس، فإنَّ لهم حوائج[1]، والمعنى: أنَّه كما يكون الدُّخول مَدعاةً لكراهية صاحب الدّار، فكذلك الوقوف على الباب قد يكون سببًا في الكراهية، وعليه فلا جرم أن كان الأَوْلى له أن يرجع ائتمارًا بقول صاحب الشَّأن: ﴿ٱرۡجِعُواْ﴾؛ فذلك أسلمُ وأحكمُ[2].

من بديعِ السّياقِ توافقُ لفظِ الرُّجوعِ في اللَّفظَيْن مع اختلافِ المَعنَيَيْن

علَّةُ فصلِ جملةِ ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾:

بعد أن قال تعالى: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ﴾، استأنف بقوله: ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾؛ إذ إنَّ الجملة الثّانية بمنزلة جوابٍ عن سؤالٍ افتراضيٍّ يُفهم من الجملة الأولى، ومِن ثَمَّ كان الفصل بينهما، كما يُفصل الجواب عن السُّؤال، فعندما قال: ﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ ٱرۡجِعُواْ فَٱرۡجِعُواْۖ﴾ يأتي سؤالٌ: لماذا الرُّجوع المباشر بعد سماع كلمة ﴿ٱرۡجِعُواْ﴾؟ فيأتي البيان الإلهيُّ: ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾ جوابًا عليه للتَّأكيد أنَّ الرُّجوع فيه تزكية للنَّفس.

طلبُ تزكيةِ النَّفسِ من صغائرِ الآثامِ وكبائرِها مسلكٌ نبيلٌ للهداية

بلاغةُ اسميَّةِ جملةِ ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾:

أفادت الاسميَّةُ في قوله: ﴿هُوَ أَزۡكَىٰ لَكُمۡۚ﴾ الثَّبات، فرجوعكم أثبتُ في تزكيَةِ أنفسكم، والرُّجوع أطهرُ لكم وأنمى خيرًا، لما فيه من سلامة الصَّدر والبُعد عن الرّيبة[3]، فالرُّجوع عن مراجعة

جميلُ الأخلاقِ وحُسنُ التَّربيةِ هو جوهرُ التَّزكيةِ

(1) مُقاتل، تفسير مُقاتل بن سليمان: 3/ 195.
(2) ابنُ عادل، اللّباب في علوم الكتاب: 4/ 347.
(3) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 32.

النّاس في طلب الدُّخول، مُؤشِّر مُهمٌّ في حُسْنِ التَّربية وزكاة النَّفس وجميل الأخلاق.

نكتةُ بناءِ ﴿أَزْكَىٰ﴾ بصيغةِ أفعل التَّفضيل:

في قوله تعالى: ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ بصيغة التَّفضيل دلالةٌ على المبالغة في تزكيَةِ النَّفس، وطلب تلك التَّزكية في الرُّجوع عن الإلحاح في السُّؤال، أو طلب الدُّخول بعد أن قيل: ارجعوا، ومعنى ﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾، أيْ: "أفضلُ وأطهرُ من التَّدنُّس بالمشاحَّة على الدُّخول، ومن اللَّج والعناد والوقوف على الأبواب، لما في ذلك من سلامة الصَّدر والبُعد عن الرّيبة، والفرار من الدَّناءة والرَّذالة"[1]، وهذا التَّشريع من عظيم فضل الله على عباده المؤمنين.

طلبُ تزكيَةِ النَّفسِ على أكملِ الأخلاقِ والأفعالِ من جليلِ الخِلالِ

نكتةُ توالي (لَكُم) ثلاث مرّات:

دلَّ تكرُّرُ ورود (لَكُم) ثلاث مرّاتٍ في الآية الكريمة: ﴿حَتَّىٰ يُؤْذَنَ لَكُمْ﴾ و﴿وَإِن قِيلَ لَكُمُ﴾ و﴿هُوَ أَزْكَىٰ لَكُمْ﴾ على تخصيص المُخاطَبين بالأمر، وبلاغة هذا التَّوجيه والوعيد لمَنْ يخالفُ ويشطُّ عن تلك الأخلاق الاجتماعيَّة العظيمة.

الأمرُ بالتزامِ أعظمِ الخلالِ في المطالبِ وردودِ الأفعالِ

نكتةُ إظهارِ لفظِ الجلالةِ ﴿وَٱللَّهُ﴾:

أظهرَ قولُه تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ لفظَ الجلالة؛ لتكونَ الصّورة مُستحضَرَةً كاملةَ المعاني في ذهنِ المُخاطَب، فهو سبحانه عليمٌ بذاتِ الصُّدور، ومُطَّلع على الظّاهر والمستور، "فيُجازي كلَّ عاملٍ بعمله من كثرةٍ وقلَّةٍ وحَسَنٍ وعدمِه"[2].

ذِكْرُ اللهِ في جميعِ الأحوالِ من خيرِ الزّادِ ليومِ المعادِ

نكتةُ التَّعبيرِ بالأُلوهيَّةِ دونَ الرُّبوبيَّةِ:

آثرَ الذِّكرُ الحكيم في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ التَّعبيرَ بالأُلوهيَّة، مع أنَّ السّياق سياقُ تربيَةٍ وربوبيَّةٍ، إذْ إنَّه تعالى

قُدسيَّةُ التَّشريعاتِ الأخلاقيَّةِ مبسوطةٌ في السّياقِ ببيانٍ

(1) القِنَّوجيّ، فتحُ البيان: 9/ 199.
(2) السّعديّ، تيسير الكريم الرّحمن، ص: 565.

هو المُربّي للمخاطَبين، ونكتةُ التَّعبير بالألوهيَّة أنَّ المقام مقامُ تشريعٍ، فيناسبه التَّرهيبُ وإدخال المهابة في ضمير السامعين، بخلاف ذِكْر الرَّبِّ فإنَّه مناسبٌ لمقام التَّرغيب، ولتعظيم شأن هذا الأمر، وما أضفى الله عليه من القدسيَّة لحفظ أعراض النّاس وخصوصيّاتهم، وللتَّذكير بما يحتوي عليه الاسمُ العظيم من معنى الأُلوهيَّة والوحدانيَّة، فذِكْرُ اللهِ يُذكِّرُ بالمعبود سبحانه، فمَنْ كان يعبد الله صادقًا في عبادته، فليعلم أنَّه سبحانه عليمٌ بأفعاله، فليلتزم بأمره، وليرجع إن لم يُؤذن له بالدُّخول، فإنَّ بيوتَ النّاس عوراتٌ.

دلالةُ ذكرِ عِلمِه بما يعملُ البشرُ على الوعيدِ والتَّهديدِ:

تـوعُّـدُ الَّـذيـن يـتـجـسَّـسـون عـلـى الـبـيـوت بأنَّـه عليمٌ بما يعملون

في قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ أخبر الله ﷻ بإحاطة علمه بكلِّ شيءٍ، فقوله: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ عَلِيمٌ﴾، أيْ: بما تأتون وما تذرون ممّا خوطبتم به، فيجازيكم عليه، وفي ذلك توعُّدٌ لأهل التَّجسُّس على البيوت وطلب الدُّخول على الآخرين والنَّظر لما لا يحلُّ[1].

دلالة (الباء) في ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾:

في قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾ جاءت الباء للإلصاق، فعِلمُ الله ملتصقٌ بأعمالكم، فلا يعزب عن علمه مثقالُ ذرَّة من أعمالكم، ولا يخفى عليه شيءٌ من ذلك.

دلالةُ (ما) وبلاغةُ استعمالها:

سعة علمِ اللهِ لجميعِ أفعالِ البشرِ في هذا الكـون عبر العصورِ

(ما) قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعْمَلُونَ﴾، اسم موصول بمعنى (الَّذي)، وتأتي لصفات مَنْ يعقل، والأسماء الموصولة من صيغ العموم، فأفادتِ الدَّلالة على عموم أعمالِ النّاس، فالله تعالى عالمٌ بجميعِ أعمالِ النّاسِ.

(1) أبو حيّان، البحر المحيط: 8/ 32.

بلاغةُ اختيارِ مُفردةِ (العملِ) دون (الفعل):

علمُ اللهِ بأعمال عباده المؤثِّرة في الحياة

اختيارُ مفردة (العمل) في قوله: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾، فـ(العَمَل) إيجادُ الأَثر في الشَّيْء، يُقال: فلان يعْملُ الطّين خزفًا، ويعْمل الخوص زنبيلًا، والأديم سقاءً، ولا يُقال: يفعل ذَلِك؛ لِأَنَّ فعل ذَلِك الشَّيْء هوَ إيجاده على ما ذكر هنا، وقالَ اللّه تَعالَى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصّافّات: 96]، أَيْ: خَلقكُم، وخلق ما تؤثرون فيهِ بنحتكم إيّاه ...، ومن الأَفْعال ما يَقع في علاجٍ وتعبٍ واحتيالٍ[1]، فما تُحدثونه من أثرٍ في هذه الحياة، فاللّه عليمٌ به وعليمٌ بآثاره.

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغةِ المضارعِ ﴿تَعۡمَلُونَ﴾:

في قولِه تعالى: ﴿تَعۡمَلُونَ﴾ دلَّ الفعل المضارع على التَّجدُّد مع الزَّمن، فاللّه عليمٌ بكلِّ ما تعملون، وما يتجدَّد من أعمالكم في كلِّ وقتٍ، وفي ذلك يقول تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصّافّات: 96].

نكتةُ التَّعبيرِ بصيغة المبالغة ﴿عَلِيمٞ﴾:

عِلْمُ اللهِ مُحيطٌ بما عَمِلَ النّاسُ وما سيعملون

أفادَ التَّعبيرُ بصيغة المبالغة ﴿عَلِيمٞ﴾ في قوله تعالى: ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ أنَّ علمه ﷻ قد شمل كلَّ شيءٍ، بل سبق كلَّ شيءٍ على وجه الوجود، فعَلِم أنَّه سيحدث، بل هو الَّذي قدَّر حدوثه، وأنَّه لا شَيء يحدث بلا علمه وتقديره، قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ ٩٦﴾ [الصّافّات: 96]، فقد أحاط علمه بتلك الأعمال التي تقومون بها قبل خلقكم ووجودكم.

نكتةُ تقديم ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ على ﴿عَلِيمٞ﴾:

تـوعُّـدُ أهـلِ التَّجسُّس بما يستحقّون من الجزاء الوِفاق

في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٞ﴾ أفاد تقديم ﴿بِمَا تَعۡمَلُونَ﴾ استدعاءَ أن يستحضر الإنسانُ أنَّ أعمالَه كلَّها صغيرها وكبيرها لا يخفى على اللّه منها شيءٌ، كما أنَّ فيها إشعارًا بالوعيد

(1) العسكريّ، الفروق اللّغوية، ص: 135.

لأهل التَّجسُّس على البيوت وطلب الدُّخول على غفلةٍ للمعاصي، والنَّظر إلى ما لا يحلُّ، ولا يجوز، ولغيرهم ممَّن يقع في محظور[1].

بلاغةُ التَّذييلِ في آخرِ السّياقِ الجليلِ:

الزَّجرُ بالوعيدِ للمُثقلين المُلِحّين في الأذى والتَّنصُّت على المؤمنين

أتى قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ بِمَا تَعۡمَلُونَ عَلِيمٌ﴾ تذييلًا لما سبق من الوصايا التي أشارت إليها الآية الكريمة، بتذكيرهم بأنَّ اللّٰهَ عليم بأعمالهم، ليزدجرَ أهل الإلحاح عن إلحاحهم بالتَّثقيل، وليزدجر أهلُ الحيَلِ والتَّجسُّس بالتَّطلُّع من الشُّقوق ونحوها[2]، أو بالتَّنصُّت من خارج البيوت على أهلها، كما أفاد هذا التَّعبيرُ أيضًا شمولَ حالات التَّجسُّس على البيوت الذي يُتيحه العصر الحديث من وسائلَ وتقنيّاتٍ مختلفة.

(1) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 12/ 220.
(2) القرطبيّ، الجامع لأحكام القرآن: 18/ 201.

عنوان الكتاب:
موسوعة التفسير البلاغي، المجلد السادس والثلاثون،
سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
مجمع القرآن الكريم بالشارقة، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
*
التنفيذ والنشر: منشورات القاسمي، الشارقة، دولة الإمارات العربية المتحدة
سنة الطبع: 1446هـ - 2024م
©حقوق الطبع والنشر محفوظة لمنشورات القاسمي
الطبعة الأولى: 2024م
*
الفهرسة الوصفية أثناء النشر:
مكتبة الشارقة العامة، هيئة الشارقة للكتاب، الشارقة، الإمارات العربية المتحدة

227.366
م ق. ت
التفسير البلاغي للقرآن: المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38
[إشراف مجمع القرآن الكريم، قسم الدراسات والبحوث ؛ المدير العلمي امحمد صافي المستغانمي].-
الشارقة، الإمارات العربية المتحدة : منشورات القاسمي، 2024.
مج. 36 ، 808 صفحة؛ 24x17 سم.
ردمك : 978-9948-732-79-2
يشتمل على ارجاعات ببليوجرافية.
مج. 36 : المجلد السادس والثلاثون، سورة المؤمنون من الآية 64 إلى سورة النور الآية 38.
1-القرآن - تفاسير نحوية 2- القرآن، بديع 3- القرآن، بلاغة 4- القرآن - سور وآيات 5- القرآن-
ألفاظ أ- العنوان ب - مجمع القرآن الكريم (الشارقة، الإمارات العربية المتحدة).
قسم الدراسات والبحوث

الترقيم الدولي : 978-9948-732-78-5
*
إذن طباعة رقم:MC-03-01-8956803 بتاريخ 2024/11/26م،
مكتب تنظيم الإعلام، وزارة الثقافة والشباب، الإمارات العربية المتحدة
*
الفئة العمرية : E
«تم تصنيف وتحديد الفئة العمرية التي تلائم محتوى الكتب وفقاً لنظام التصنيف العمري
الصادر عن المجلس الوطني للإعلام»
*
الطباعة: AL Bony Printing Press - Sharjah, UAE
الإخراج الفني: عاصم محمد زكي «النجار»